

Distr.: General  
12 January 2011

Arabic  
Original: English

مجلس إدارة  
برنامج الأمم  
المتحدة للبيئة



الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة/  
المنتدى البيئي الوزاري العالمي  
نيروبي، ٢١ - ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١  
البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*  
قضايا السياسات العامة: قضايا السياسات  
العامة الناشئة

ورقة معلومات أساسية للمشاورات الوزارية

ورقة نقاش مقدّمة من المدير التنفيذي

إضافة

الاقتصاد الأخضر

ملخص

أعدت هذه الورقة من أجل تقديم موجز دقيق يتضمّن معلومات أساسية لكي يحيط الوزراء علماً بالموضوع الرئيسي الأول في المشاورات الوزارية المزمع أن تجري إبان الدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي: "الفوائد والتحديات والمخاطر المرتبطة بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر". والقصد منها حفز المناقشات أثناء المشاورات الوزارية.

## مقدمة

١ - سوف تركز المناقشات أثناء المشاورات الوزارية، المزمع عقدها خلال الدورة السادسة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (برنامج البيئة)/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، على الموضوع المحوري "الفوائد والتحديات والمخاطر المرتبطة بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر". وسوف تستند هذه المناقشات إلى المشاورات الوزارية بشأن الاقتصاد الأخضر التي عُقدت خلال الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للمجلس/المنتدى، حسبما يتبين في الموجز المقدم من الرئيس عن تلك المشاورات.<sup>(١)</sup>

٢ - وتتيح المناقشات فرصة لوزراء البيئة في العالم لاستكشاف المواضيع التالية ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر:

(أ) السياق التاريخي - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، والتطورات الدولية الحديثة العهد، بما في ذلك النداءات الداعية إلى خضرة الاقتصاد في خضم أزمة مالية عالمية؛

(ب) التحديات والفرص: النتائج الأولية المستخلصة من تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الاقتصاد الأخضر الوشيك صدوره وما تنطوي عليه من آثار على السياسة العامة؛

(ج) احتياجات البلدان وتوفير الدعم وبناء القدرات من أجل الحكومات والصناعات بشأن اتباع سياسات عامة جديدة واستخدام أدوات جديدة، بما في ذلك ما هو وثيق الصلة منها بنهوج الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

(د) التعلم من الآخرين: تجارب البلدان في تصميم وتنفيذ سياسات عامة وأدوات بشأن النمو المعني بتخفيض الانبعاث الكربوني وكفاءة استخدام الموارد والإنصاف؛

(هـ) وسائل لتعقب مسار التقدم: مؤشرات لقياس وتوصيل التقدم بشأن الاستثمار الأخضر واستحداث الوظائف وكفاءة استخدام الموارد واستتصال الفقر وسلامة النظام الإيكولوجي وتكوين الثروة على نحو يتجاوز نطاق الناتج المحلي الإجمالي.

## أولاً - سياق الاقتصاد الأخضر ومفهومه

٣ - يمكن إدراك مفهوم الاقتصاد الأخضر على أفضل نحو بالرجوع إلى سياقه التاريخي. ومع أن هذا المفهوم قد اكتسب صيتاً دولياً بارزاً منذ فترة حديثة العهد نسبياً، فإنه يستند إلى عقود زمنية من التحليل والنقاش بخصوص التفاعل بين البشر والاقتصاد والبيئة، ويرتبط تكوينه الجوهرى بمفهوم التنمية المستدامة.

٤ - في عام ١٩٨٢، أنشأت الجمعية العامة للجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (المشار إليها بالاسم الشائع "لجنة بروتلاند") لكي تتولى دراسة العلاقة بين البيئة والتنمية. ثم بعد خمسة أعوام، نشرت لجنة بروتلاند تقريرها المعلم البارز المعنون "مستقبلنا المشترك"، الذي عرّف التنمية المستدامة

(١) المرفق الثاني، موجز الرئيس هو صورة عن الحوار التفاعلي الذي جرى فيما بين الوزراء وسائر رؤساء الوفود الذين حضروا الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للمجلس/المنتدى. وهو أيضاً لحظة تبين الأفكار التي عُرضت ونوقشت وليس وجهة نظر توافقية بشأن كل المسائل التي أثارها المشاركون.

بأنها المقدرة على جعل التنمية مستدامة - بوصفها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر من دون تعريض قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها هي الأخرى".<sup>(٢)</sup> وقد أوضح التقرير الترابط بين البيئة والتنمية بما ذكره: من أن البيئة هي حيث نحيأ؛ وأن التنمية هي كل ما نفعله سعياً إلى تحسين مصيرنا في هذا المستقبل. والاثنتان لا انفصام لهما.<sup>(٣)</sup>

٥- ثم اكتسب مفهوم التنمية المستدامة مزيداً من الصيت البارز إبان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عُقد في عام ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو في البرازيل. وفي ذلك المؤتمر، أصدرت الحكومات إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية،<sup>(٤)</sup> واعتمدت جدول أعمال القرن ٢١،<sup>(٥)</sup> الذي تضمن برنامجاً لإجراءات العمل المرغوب في اتخاذها. وهي بقيامها بذلك إنما أكدت أنه "ينبغي للدول أن تتعاون معاً على الترويج لإقامة نظام اقتصادي دولي مساند ومنفتح من شأنه أن يؤدي إلى نمو اقتصادي وتنمية مستدامة في كل البلدان، وذلك من أجل التصدي على نحو أفضل لمشاكل التدهور البيئي".

٦- وأثناء الفترة نفسها تقريباً، صدر منشوران من البحوث الجامعية، قدما لأول مرة عرضاً لمفهوم الاقتصاد الأخضر. الأول هو مخطط تفصيلي للاقتصاد الأخضر ( *Blueprint for a Green Economy* )، الذي سلط الضوء على الترابط بين الاقتصاد والبيئة باعتباره وسيلة للمضي قدماً في فهم التنمية المستدامة وتحقيقها.<sup>(٦)</sup> والثاني هو الاقتصاد الأخضر ( *The Green Economy* )، الذي نظر في العلاقة بين البيئة والاقتصاد في إطار أوسع نطاقاً، وأكد أهمية العلاقة بين البشر والعالم الطبيعي.<sup>(٧)</sup> ومع أن هذين المنشورين طرحا لأول مرة هذا المفهوم، فإن الاقتصاد الأخضر لم يجتذب الانتباه الدولي إلا بعد قرابة ٢٠ عاماً.

٧- وفي غضون ذلك الوقت، عُقد عدد من المؤتمرات الدولية التي أسفرت عن إجراء مزيد من الصقل على تعريف التنمية المستدامة وأهدافها المنشودة. وكان الاثنان من أبرزها هما مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وقد عقد مؤتمر قمة الألفية في نيويورك من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وأدى إلى اعتماد الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة للألفية،<sup>(٨)</sup> الذي شكّل الأساس الذي ارتكزت عليه الأهداف الإنمائية للألفية، وهي مجموعة من ثمانية أهداف دولية محددة الزمن وثيقة الصلة بالتنمية المستدامة. وأما في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عُقد من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا، فقد جدّد قادة العالم

(٢) A/42/427، المرفق.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الأول.

(٥) المرجع نفسه، القرار ١، المرفق الثاني.

(٦) D. Pearce and others, *Blueprint for a Green Economy* (London, Earthscan Publications Ltd., 1989)

(٧) M. Jacobs, *The Green Economy* (London, Pluto Press, 1991)

(٨) A/RES/55/2.

التزامهم بإعلان الألفية،<sup>(٩)</sup> واعتمدوا خطة تنفيذية تشجّع، فيما تتضمنه، السلطات المعنية على جميع المستويات على وضع التنمية المستدامة في الحسبان في أثناء عملية اتخاذ القرارات، بما في ذلك اتخاذ إجراءات عمل للترويج لإدماج التكاليف البيئية معاً على الصعيد الداخلي ولاستخدام الأدوات الاقتصادية.

٨- وفي عام ٢٠٠٨، شهد العالم أزمة مالية لا سابقة لها أدت إلى إضعاف وتهديد الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية وتحقيق التنمية المستدامة. ثم في أعقاب هذه الأزمة، بدأت حكومات كثيرة بإعادة النظر في النماذج والمفاهيم الاقتصادية التقليدية الخاصة بالثروة والازدهار. وكان مما حفز على المضي قدماً في النقاش الدائر ازدياد الأدلة الإثباتية ومن ثم ازدياد الاعتراف بشأن المخاطر التي يثيرها تغيّر المناخ وتدهور النظام الإيكولوجي غير المستدام. وفي هذا السياق ذاته أخذ يظهر مجدداً مفهوم الاقتصاد الأخضر.

٩- وحيث بادر عدد من البلدان إلى النظر في موضوع اعتماد مجموعات متكاملة من الحوافز الضريبية من أجل التصدي للأزمة المالية، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة (برنامج البيئة) بدور مفيد في شحذ الاهتمام مجدداً بالاقتصاد الأخضر من خلال ترويجه لما اصطلح على تسميته "الصفقة الخضراء العالمية الجديدة". وقد شجّع هذا المفهوم المستحدث للبلدان على تركيز جزء من المجموعات المتكاملة من الحوافز الضريبية التي أخذت في اعتمادها على الاستثمارات التي من شأنها أن تُطلق مسار الانتعاش الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في قطاعات اقتصادية تسهم في الاستدامة البيئية. وبناءً على النجاح الذي أحرزه ذلك الجهد، أطلق برنامج البيئة مبادرة شاملة بشأن الاقتصاد الأخضر في عام ٢٠٠٨، بغية تبيان السياسات العامة ومسارات العمل بشأن تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة.

١٠- ولأنه لا يوجد حالياً تعريف متفق عليه دولياً للمصطلح "الاقتصاد الأخضر"، استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفاً عملياً، يفهم بناءً عليه الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحدّ على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشحّ الإيكولوجية. وأما على مستوى عملياتي أكثر، فيمكن إدراك الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يُوجّه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تفضي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوّث ومنع خسارة التنوع الأحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي. وهذه الاستثمارات هي أيضاً تكون موجهة بدوافع تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية، وكذلك في حالات كثيرة بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية والقطاعية فيما يضمن أن تكون الأسعار انعكاساً ملائماً للتكاليف البيئية.

١١- وقد اكتسب مفهوم الاقتصاد الأخضر شهرة دولية إضافية عندما قرّرت الجمعية العامة بمقتضى قرارها ٢٣٦/٦٤ المؤرّخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أن تنظّم في عام ٢٠١٢ مؤتمر

(٩) تقرير مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، جوهانسبيرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03 ثانياً-ألف-١ والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي من شأنه أن يركّز على الموضوع المحوري الخاص بالاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

١٢- كذلك فإن الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، التي جرت في شباط/فبراير ٢٠١٠ في بالي، إندونيسيا، أتاحت فرصة لوزراء البيئة لكي يتناقشوا حول قضية البيئة في النظام المتعدد الأطراف، وكان موضوع الاقتصاد الأخضر واحداً من المواضيع الرئيسية الثلاثة قيد النظر. وقد قال رئيس المجلس/المنتدى، في موجهه عن المداولات، إن الاقتصاد الأخضر هو الطريق الصحيح صوب اقتصاد عالمي أكثر قوةً ونظافةً وإنصافاً، وشرط أساسي لازم لإرساء أسس اقتصادية أكثر استقراراً. وذكر أن بلداناً كثيرة لديها الإرادة للتحرك من أجل الانتقال إلى اقتصاد أخضر، وإن بعضها قد أخذ يتعهد بالتزامات وأخذ ينفذ عناصر من برنامج اقتصادي من هذا النحو، مما يلمح إلى أن تلك البلدان التي بادرت بسرعة إلى التحرك يُرجح أن تصبح في عداد البلدان المتقدّمة النمو في المستقبل، في حين أن البلدان التي تتحرك ببطء من شأنها أن تصبح في عداد البلدان المتخلفة النمو الجديدة.

١٣- وقد أفضت المناقشات التي عُقدت أثناء الدورة الاستثنائية الحادية عشرة إلى اعتماد إعلان نوسادوا، الذي اعترف فيه الوزراء ورؤساء الوفود المشاركون أن إعلاء شأن مفهوم الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر يمكن أن يساعد كثيراً على التصدي للتحديات الراهنة وعلى إتاحة فرص للتنمية الاقتصادية وتقديم منافع متعدّدة لكل الأمم؛ وسلّطوا الضوء على الدور الريادي الهام الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة في المناقشات المعنية بالمضيّ قدماً في إحكام تعريف هذا المفهوم والترويج له.

## ثانياً - الاقتصاد الأخضر في مسار العمل

١٤- تنشط الآن بلدان كثيرة في تعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وقد أدمجت السياسات العامة المعنية بالاقتصاد الأخضر والأهداف المنشودة منه في صلب الاستراتيجيات الوطنية في كثير من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ومن الأمثلة على ذلك خطة إندونيسيا الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٥، التي تتضمّن الهدف المعنون "إندونيسيا الخضراء الدائمة". وكذلك فإن خطة الصين الخمسية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ خصّصت حصة ملحوظة من الاستثمارات من أجل القطاعات الخضراء، مع التركيز على الطاقة المتجدّدة، وكفاءة استخدام الطاقة، كما يتطلّع مشروع الخطة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ إلى مواصلة العناية بهذه الاستثمارات الخضراء. وفي البرازيل، نفّذت ولاية سان باولو عدداً من خطط الاقتصاد الأخضر، وحدّدت مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الأخضر التي سوف تُستخدم لقياس مسار التقدّم في طائفة متنوّعة من القطاعات. وفي بربادوس، تُعتبر فكرة بناء اقتصاد أخضر بتعزيز البنية التحتية المادية والحفاظ على البيئة جزءاً من الخطة الاستراتيجية الوطنية في البلد. والجدول التالي يسلّط الضوء على بعض خطط الاقتصاد الأخضر والأنشطة المعنية به على الصعيد القطري.

## لمحات عن مبادرات الاقتصاد الأخضر الوطنية

البلد	مبادرات الاقتصاد الأخضر
بربادوس	تتضمّن خطة بربادوس الاستراتيجية الوطنية ٢٠٠٦-٢٠٢٥ تحقيق الاقتصاد الأخضر باعتبار ذلك واحداً من أهدافها الاستراتيجية الستة. وتحدّد الخطة غايات للسياسة العامة، إضافة إلى أهداف قابلة للقياس بشأن كفاءة استخدام الطاقة وإدارة النفايات والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية، مع التركيز على حماية النظام البيئي الساحلي. ويخصّ أحد هذه الأهداف العمل على أن تلبّي الطاقة المتجدّدة ما نسبته ٣٠ في المائة من الاحتياجات إلى الطاقة بحلول العام ٢٠٢٥.
البرازيل	البرازيل، الدولة المضيفة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تقوم بالعديد من المبادرات على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات من أجل الترويج للاقتصاد الأخضر. وأحد الأمثلة على ذلك مبادرة الاقتصاد الأخضر الشاملة التي أطلقتها ولاية سان باولو، وتشمل طائفة متنوّعة من القطاعات والمجالات الحاسمة في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.
كمبوديا	اعتمدت كمبوديا خريطة طريق وطنية للنمو الأخضر في عام ٢٠٠٩. وتبيّن خريطة الطريق مسارات ممكنة على المدى القصير والمتوسط والطويل نحو تنفيذ برنامج للاقتصاد الأخضر في سياق إطار التنمية العامة في كمبوديا خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤.
الصين	حدّدت الصين هدفاً ترمي إليه لإنتاج ما نسبته ١٦ في المائة من طاقتها الأولية من الموارد المتجدّدة بحلول العام ٢٠٢٠، وتضمّنت خطتها الخمسية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ استثمارات ملحوظة في طاقة الرياح والطاقة الشمسية وسائر مصادر الطاقة المتجدّدة، كما يتضمّن مشروع خطتها للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ المزيد من التدابير لتعزيز إنتاج الطاقة المتجدّدة واستخدامها.
مصر	تشتمل استراتيجية مصر للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في صميمها على الكثير من مبادئ الاقتصاد الأخضر وأهدافه المنشودة. وترمي هذه الاستراتيجية العامة إلى توسيع مدى الأهداف المحدّدة لقطاعات معيّنة، ومنها مثلاً قطاع الطاقة. ويركّز آخر تقرير عن التنافسية صدر عن المجلس الوطني المصري للتنافسية على الاستراتيجيات والاستثمارات والسياسات العامة التي يمكن أن تدفع مسار التحوّل الاقتصادي الأخضر.
إثيوبيا	أعلنت إثيوبيا خططاً لبدء إنتاج طاقة الرياح. ومن المتوقع أن تسهم محطات توليد الكهرباء بطاقة الرياح في زيادة سبل الحصول على الطاقة في بلد لا يتمتع فيه حالياً بتلك السبل سوى ٢٥ في المائة من سكانه. كما تنفّذ إثيوبيا سياسة عامة من أجل زيادة مساحة غطائها الحرجي وتحسين إدارة الأحراج الموجودة حالياً.
إندونيسيا	تشجيع الاقتصاد الأخضر جزء من استراتيجية التنمية المستدامة في إندونيسيا، وهي استراتيجية مناصرة للنمو ومناصرة لفرص العمل ومناصرة للفقراء ومناصرة للبيئة أيضاً. وتشمل الأهداف التي ترمي إليها استدامة النمو الاقتصادي بمعدل ٧ في المائة وتخفيض الانبعاثات الكربونية بما يتراوح ٢٦ و ٤٠ في المائة بحلول العام ٢٠٢٠.

البلد	مبادرات الاقتصاد الأخضر
الأردن	يُعنى الأردن حالياً بالترويج لمجموعة متنوعة من السياسات العامة والمبادرات والبرامج الرامية إلى تحقيق الاقتصاد الأخضر، ومنها مثلاً منتدى المدن البيئية وندوة التمويل البيئي ومشروع استصلاح منطقة نهر الزرقاء، إضافة إلى مجموعة من الحوافز الضريبية للترويج لمصادر الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. ويبيّن البرنامج التنفيذي الصادر عام ٢٠١٠ الهدف الخاص بتحويل البلد إلى مركز إقليمي للخدمات والصناعات الخضراء.
كينيا	أطلقت كينيا عدداً من المبادرات لتعزيز الاستثمار في صون النظم الإيكولوجية وتنمية الطاقة النظيفة. وعلى سبيل المثال، اعتمدت تعرفه لرسوم الطاقة قائمة على مردود تشجيعي، وترمي إلى الحفز على توليد ٣٠٠٠ ميغاواط من الكهرباء من الرياح والكتلة الأحيائية والمصادر المائية الصغيرة والحرارة الأرضية والغازات الأحيائية ومصادر الطاقة الشمسية.
المكسيك	المكسيك واحد من أوائل البلدان التي قطعت على نفسها التزاماً ببلوغ هدف تخفيض الانبعاثات الكربونية على نحو طوعي بالتعهد بالتقليل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (الذبيئة) إلى النصف بحلول العام ٢٠٥٠. وتضطلع المكسيك أيضاً بعدد من السياسات العامة والمشاريع بشأن كفاءة استخدام الموارد. والطاقة النظيفة وغير ذلك من المجالات ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر. وفي قطاع الطاقة نفسه، وضعت خططاً لإضافة ٥٠٠ ميغاواط من القدرة الكهربائية المولدة بطاقة الرياح إلى سعة الشبكة الكهربائية بحلول العام ٢٠١٢.
جمهورية كوريا	اعتمدت جمهورية كوريا استراتيجية وطنية وخطة خمسية بشأن النمو الأخضر للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، بتخصيص ٢ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للاستثمار في عدّة قطاعات خضراء، ومنها مثلاً الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة والتكنولوجيا النظيفة والمياه.
بابوا غينيا الجديدة	وضعت بابوا غينيا الجديدة استراتيجية وطنية بشأن التنمية المتوافقة مع المناخ، وحددت لنفسها هدفاً منشوداً في أن تصبح بلداً محايداً من حيث طرح الانبعاثات الكربونية بحلول العام ٢٠٥٠، مع الحرص على زيادة ناتجها المحلي الإجمالي بثلاثة أضعاف.
رواندا	اعتمدت رواندا، ضمن إطار استراتيجية رؤية العام ٢٠٢٠، مجموعة من الأهداف القابلة للقياس بشأن السياسات العامة فيما يخص السكان والأراضي وإدارة الموارد الطبيعية واستخدامها، ومجالات أخرى يمكن أن تسهم في نشوء الاقتصاد الأخضر.
جنوب أفريقيا	أعلنت جنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٩ خطة لإرساء سياسة عامة ملزمة بشأن تغيير المناخ في غضون ثلاثة أعوام من أجل كبح تنامي الانبعاثات الملوثة لغاية الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥. وترمي إلى تعزيز كفاءة استخدام الطاقة وكذلك توليد حوالي ١٥ في المائة من الكهرباء لديها من مصادر الطاقة المتجددة بحلول العام ٢٠٢٠. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، عقدت اجتماع قمة بشأن الاقتصاد الأخضر، وتعمل حالياً على وضع خطة وطنية خاصة بالاقتصاد الأخضر.
إسبانيا	حدّدت إسبانيا هدفاً ترمي إليه في إنتاج ٢٢,٧ في المائة من إجمالي الإمداد بالطاقة في البلد، بما في ذلك ٤٢,٣ في المائة من إمدادات الكهرباء، من مصادر الطاقة

البلد	مبادرات الاقتصاد الأخضر
	المتجددة بحلول العام ٢٠٢٠. وهي تقوم أيضاً بتنفيذ برنامج شامل لإدارة موارد المياه، يشتمل على استثمارات كبيرة تركز على تحسين الكفاءة في استخدام المياه.
المملكة المتحدة	اعتمدت المملكة المتحدة خطة لخفض انبعاثات الكربون تسعى بها إلى تحقيق تخفيض بنسبة قدرها ٣٤ في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (الدفيئة) من مستويات عام ١٩٩٠ بحلول العام ٢٠٢٠. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، أعلنت تدابير جديدة لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة في المنازل، وتخطط لإقامة مصرف للاستثمارات الخضراء.
أوروغواي	أطلقت أوروغواي خطتها لإنتاج نصف إمدادات البلد بالطاقة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول العام ٢٠١٥، ومن ضمنها أهداف محددة بشأن إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة ومن النفايات الصناعية الزراعية والنفايات الصلبة من البلديات. وتخطط أيضاً لاقطاع استهلاك الوقود الأحفوري بنسبة قدرها ١٥ في المائة بحلول العام ٢٠١٥.

١٥ - واحد من التحدّيات الرئيسية التي تواجه الحكومات الوطنية في تنفيذ المبادرات المعنية بالاقتصاد الأخضر يكمن في كيفية قياس مسار التقدّم نحو بلوغ أهدافها المنشودة. ومع أنه لا توجد مجموعة من المؤشرات المتفق عليها دولياً لقياس مسار التقدّم صوب إقامة الاقتصاد الأخضر؛ ويمكن أن تدرج تلك المؤشرات في ثلاث فئات رئيسية:

(أ) المؤشرات الاقتصادية، ومنها مثلاً حصّة الاستثمارات القطاعية أو التجميعية التي تسهم في كفاءة استخدام الموارد والطاقة أو في تخفيض النفايات أو التلوّث؛ أو كذلك حصّة الناتج القطاعي أو التجميعي أو العمالة، التي تفي بالمعايير المقررة بشأن القابلية إلى الاستدامة؛

(ب) المؤشرات البيئية التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي، ومنها مثلاً كفاءة استخدام الموارد أو مدى كثافة التلوّث إما على المستوى الاقتصادي القطاعي أو على المستوى الاقتصادي الكلي) ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات، على سبيل المثال، بكمية الطاقة أو المياه المستخدمة لإنتاج وحدة بعينها من الناتج المحلي الإجمالي)؛

(ج) المؤشرات التجميعية بشأن مسار التقدّم والرفاه الاجتماعي، ومنها مثلاً المجاميع الاقتصادية الكلية التي تعبّر عن استهلاك رأس المال الطبيعي، بما في ذلك تلك المؤشرات المقترحة في أطر العمل الخاصة بالحاسبة البيئية والاقتصادية، أو المقترحة ضمن المبادرة المسماة "ما بعد الناتج المحلي الإجمالي"، التي يمكن أن تعبّر عن البعد الصحي ومختلف الأبعاد الأخرى الخاصة والرفاه الاجتماعي.

١٦ - ومن ثمّ، يمكن أن تختار الحكومات وكذلك أصحاب المصلحة، أنسب المؤشرات استناداً إلى الظروف الوطنية، ومن ذلك مثلاً البنية التنظيمية الاقتصادية، وما حُبيت به البلدان من موارد طبيعية، ومدى توافر البيانات المتاحة.

## ثالثاً -

## التقرير عن الاقتصاد الأخضر: رسائل توجيهية رئيسية بشأن السياسات العامة

١٧ - أعدّ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار مبادرته المعنية بالاقتصاد الأخضر، تقريراً موسعاً عنوانه نحو اقتصاد أخضر، تُطبّق فيه مناهج النمذجة الاقتصادية والتحليل القطاعي. بما يبيّن بوضوح أن الاستثمارات من جانب المؤسسات العامة والخاصة في قطاعات اقتصادية رئيسية يمكن أن تدفع عجلة النمو الاقتصادي وأن تؤدي في المستقبل إلى الازدهار وإيجاد فرص العمل، مع العناية في الوقت نفسه بالتصدي للتحديات الاجتماعية والبيئية. وقد أُجريت عمليات محاكاة بخصوص الاتجاهات المتوقعة في التقرير خلال الفترة من العام ٢٠١٠ وحتى العام ٢٠٣٠ وكذلك لغاية العام ٢٠٥٠، من خلال المقارنة بين مخطط تصوّري (سيناريو) على أساس أسلوب العمل كالمعتاد وبين مخططين تصوّريين للاستثمارات الخضراء، التي تُستثمر فيهما نسبة قدرها ١ و ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي، في طائفة متنوّعة من القطاعات من أجل تحسين كفاءة استخدام الموارد ومصادر الطاقة وإدارة النفايات بغية تنمية مصادر الطاقة المتجدّدة وبغية الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتجديده. وتبيّن عمليات المحاكاة كيف يمكن للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، أو بعبارة تجدد الرأسمال الاقتصادي لا تبدّده، أن يتيح نمواً اقتصادياً على المدى المتوسط وعلى المدى الطويل يتجاوز أسلوب العمل كالمعتاد طوال الفترة ٢٠١٠-٢٠٥٠، ويولّد فرص عمالة وكذلك يحدّ من الفقر. ويبيّن القسم التالي بإجمال الرسائل الموجهة والاستنتاجات الرئيسية المنبثقة من التقرير.

## ألف -

## المخطط التصوّري القائم على أسلوب العمل كالمعتاد يقدّم مكاسب اقتصادية

## بشمن غير ميسور التكلفة

١٨ - في مخطط تصوّري يقوم على أسلوب العمل كالمعتاد يمكن توقّع بعض المكاسب الاقتصادية، كما هو الشأن في الماضي. غير أن هذا المخطط يتميّز في خصائصه بشدة كثافة الانبعاثات الكربونية وعدم استدامة استخدام الموارد، مما يؤديّ إلى استنفاد خطر الشأن لموارد الأحراج والأراضي والمياه ومصائد الأسماك، وارتفاع مستويات النفايات والتلوّث. ويستتبع ذلك أن أي مكاسب تنموية، إذا ما كانت بدافع النمو الاقتصادي في مخطط تصوّري من هذا القبيل، من شأنها أن تتحقّق بتكلفة كبيرة جداً على حساب البيئة ورأس المال الطبيعي، وقد لا يعدو ذلك ظهور منافع على المدى القصير.

١٩ - كما إن تفاقم التدهور البيئي وعدم استدامة استخدام الموارد الطبيعية من شأنهما أن يؤديّ إلى ازدياد الصعوبات أمام الحكومات والمجتمع الدولي في التصدي للتحديات الإنمائية. ومن الأمثلة على ذلك المخاطر المتأتمية عن انعدام موثوقية الموارد المائية. ويعاني اليوم بليون من البشر تقريباً من نقص الغذاء،<sup>(١٠)</sup> ولأن من المتوقع أن يصل عدد السكان في العالم إلى ٨،٩ بليون نسمة بحلول العام ٢٠٥٠، فسوف تكون هنالك حاجة إلى إنتاج الغذاء من أجل ما يقارب ثلاثة بلايين إضافية من البشر في خضم وضع يتّسم أيضاً بتضاؤل موارد المياه في العالم. علماً بأن الماء في حد ذاته مورد يزداد حرجاً، مع أنه يتوقّف عليه النشاط الزراعي وغيره من أشكال النشاط الاقتصادي، بل يتوقّف عليه ما هو أكثر أهمية جوهرية، أي الحياة كلها. ومع ذلك، فإن هذا المورد يُستخدم حالياً على نحو غير مستدام؛ ومن

(١٠) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، *The State of Food Insecurity in the World*، (روما، ٢٠١٠)، الصفحة ٤.

ثم يُتَوَقَّع، في إطار مخطط تصوّري يقوم على أسلوب العمل كالمعتاد، أن يزداد شحّ الموارد المائية مع ما يحتل عليه ذلك من تفاعم التراعيات والمشقّات الاجتماعية والاقتصادية.<sup>(١١)</sup>

## باء - الاقتصاد الأخضر يعزّز السعي إلى التخفيف من حدّة الفقر

٢٠- إن الاستراتيجية التي تُعنى بالاقتصاد الأخضر يمكن أن تسهم في تحقيق النمو الأخضر وأن تعود بالنفع على البيئة من خلال تجديد رأس المال الطبيعي وتعزيزه، بالإضافة إلى التخفيف من حدّة الفقر. وهناك عدد من القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الوثيقة الصلة بالتخفيف من وطأة الفقر والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وعلى سبيل المثال، يُعدّ قطاع مصائد الأسماك قطاعاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والعمالة والأمن الغذائي لصالح الملايين من البشر في العالم قاطبة. ذلك أن هذه الصناعة تدعم معيشة ما يُقدَّر بنحو ٥٢٠ مليون نسمة - من الأشخاص الذين يعملون في مصائد الأسماك بدوام كامل أو بدوام جزئي، ويعيل كل عامل صيد منهم ثلاثة أفراد، في التقدير المتوسط، من عائلته،<sup>(١٢)</sup> ومع ذلك فإن استدامة جوانات كبيرة من هذه الصناعة باتت تتهدّدها المخاطر من جرّاء الممارسات والسياسات العامة المتبعة في صيد الأسماك في الوقت الراهن. كما أن تعزيز القطاع الزراعي يجعله قطاعاً مستداماً ومفعماً بالنشاط عامل حاسم أيضاً في التخفيف من حدّة الفقر. كذلك فإن طرائق الزراعة المستدامة يمكن أن تزيد المساواة والإنصاف في توزيع الأغذية المنتجة، وفي الوقت نفسه تتيح الوسائل الكفيلة بتحقيق زيادات في غلال المحاصيل.<sup>(١٣)</sup> ويمكن أن تكون ظواهر الجوع والفقر والصحة والبيئة وثيقة الارتباط بالممارسات المتبعة في الزراعة والنتائج المستمدّة منها؛ ومن ثمّ فإن الزراعة المستدامة تنطوي على إمكانات جديدة للاعتبار للارتقاء بنوعية الحياة في المجتمعات المحلية الريفية.

## جيم - الاقتصاد الأخضر ينطوي على إمكانات لاستحداث فرص عمل إضافية

٢١- يتنبأ تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الاقتصاد الأخضر بأن من شأن الاستثمارات في الاقتصاد الأخضر لغاية العام ٢٠٥٠ أن تحقّق مكاسب في العمالة تتجاوز ما يمكن أن يحققه المخطط التصوّري القائم على أسلوب العمل كالمعتاد.<sup>(١٤)</sup> وسوف تتحقّق مادياً فرص عمالة جديدة في قطاعات مثل الطاقة المتجدّدة والنقل والزراعة المستدامة والحراجة. وفي القطاع الزراعي، على سبيل المثال، من المتوقّع أن يؤدّي التحوّل إلى الممارسات المستدامة إلى زيادة عدد فرص العمل في العمليات الزراعية وفي مجالات سلاسل الإمداد في مراحل ما قبل الحصاد ومع بعد الحصاد.<sup>(١٥)</sup> وعلى نحو مماثل، فإن الاستثمار في تحسين موارد الطاقة وكفاءة استخدام الموارد في قطاع السياحة - وهي قطاع اقتصادي رئيسي في كثير من البلدان النامية - متوقّع له أن يؤدّي إلى تنشيط النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل.

(١١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير الأمم المتحدة الثالث عن تنمية المياه في العالم، المياه في عالم متغيّر (باريس ولندن، ٢٠٠٩)، النصّ المؤطّر ١-١١.

(١٢) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "Fishing People"، available from <http://www.fao.org/fishery/topic/13827/en>.

(١٣) J. Pretty, "Agroecological Approaches to Agricultural Development", 2006, p. 15. Available from <http://www.rimisp.org/getdoc.php?docid=6440> (accessed 12 January 2011).

(١٤) برنامج الأمم المتحدة للبيئة "نحو الاقتصاد الأخضر" تقرير وشيك الصدور.

(١٥) المرجع نفسه.

٢٢- ولكن على المدى القصير، قد تنحدر معدلات العمالة المباشرة في إطار المخططات التصورية المعنية بالاقتصاد الأخضر، نتيجة للحاجة إلى تخفيض الإفراط في استخراج الموارد الطبيعية، وإلى اجتناب الأضرار في بعض القطاعات، ومنها مثلاً مصائد الأسماك. ومن ثم فإن تدابير الانتقال والتعديل سوف تكون حاسمة الأهمية في القطاعات التي تتعرض فيها معدلات العمالة للركود أو حتى الانحدار. وفي حين يتوافر لدى بعض البلدان آليات راسخة في إطار سياساتها العامة من أجل التصدي لهذه التحديات، فقد يتعين على بعض البلدان الأخرى أن تأخذ ببرامج التحويل النقدي من أجل توفير شبكة من الأمان الاجتماعي، وتستكملها ببرامج تُعنى بإعادة تنمية المهارات وإعادة التدريب.

#### دال - الاقتصاد الأخضر يعزز كفاءة استخدام الموارد وأمن الطاقة

٢٣- الحفز على كفاءة استخدام الطاقة والموارد في جميع مناحي القطاعات الاقتصادية هدف محوري من الأهداف المنشودة في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وتبين عمليات المحاكاة التي أُجريت من أجل تقرير برنامج البيئة عن الاقتصاد الأخضر أن ازدياد الكفاءة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات البلدية، في إطار المخططات التصورية المعنية بالاقتصاد الأخضر، من شأنها أن تؤدي إلى الحد من الطلب التبادلي على المياه.

٢٤- علاوة على ذلك، فإن التحول إلى الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في جميع مناحي القطاعات الاقتصادية من شأنهما أن يؤمنا الاقتصاد من الصدمات التي تسببها أزمات أسعار الطاقة، وأن يؤديا إلى تحقيق مدخرات اقتصادية. ويشمل تخضير قطاع الطاقة توسيع نطاق توليد القدرة الكهربائية المنخفض الانبعاثات الكربونية وإلى دخول مرحلة الجيل الثاني من إنتاج الوقود الأحيائية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال البدائل عن الاستثمارات في مجال مصادر الطاقة الكثيفة الانبعاثات الكربونية، بالاستثمارات في مجال مصادر الطاقة المتجددة، التي يمكن أن يتضاعف نصيبها إلى أكثر من ربع إجمالي الطلب على الطاقة الأولية بحلول العام ٢٠٥٠.<sup>(١٦)</sup> كما يشمل تخضير استخدام الطاقة القيام بتحسينات في كفاءة استخدام الطاقة في قطاعات الصناعة التحويلية والنقل والبناء. ويمكن أن يبلغ متوسط المدخرات في رأس المال وتكاليف الوقود في مجال توليد القدرة الكهربائية ما قدره ٦٧٠ بليون دولار في السنة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٥٠.<sup>(١٧)</sup> وإضافة إلى ذلك، فإن الحلول التي تُعنى بالطاقة المتجددة بالاكتفاء بها من خارج شبكات الكهرباء الرئيسية يتيح استغلال جزء فعال من حيث التكلفة من استراتيجية تُعنى بتوفير سبل الحصول على الطاقة لصالح أكثر من ١,٤ بليون شخص ممن هم محرومون حالياً من الحصول على الكهرباء.

#### هاء - الاقتصاد الأخضر يحقق منافع بيئية

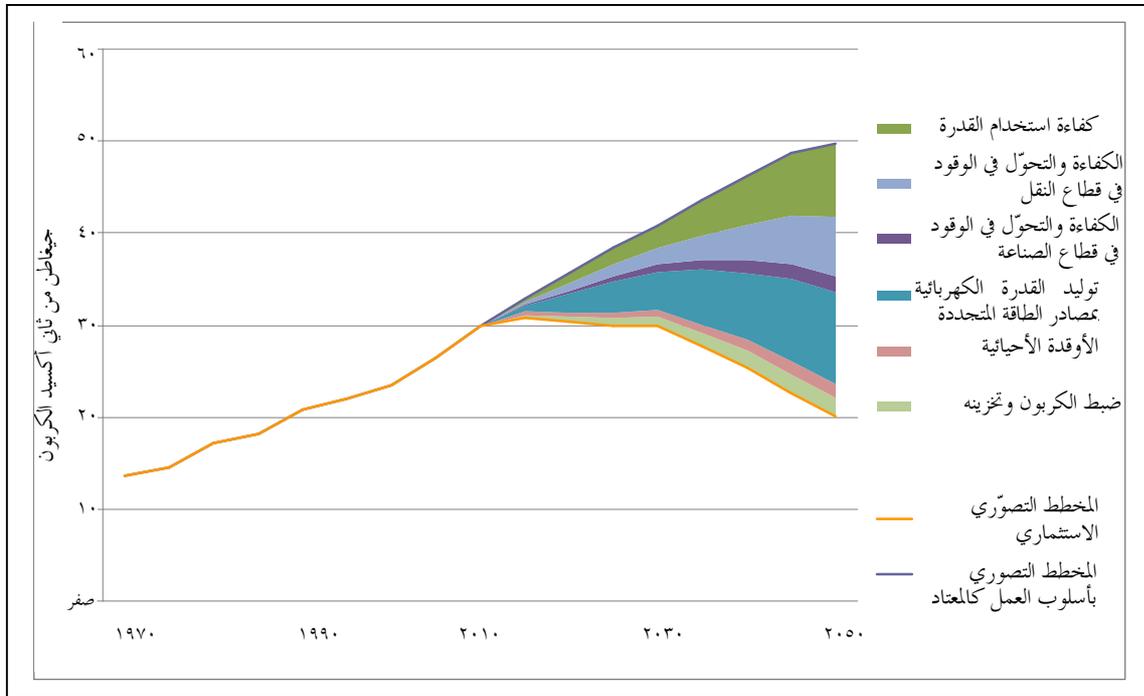
٢٥- إن النقلة إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن تؤدي إلى تخفيض ملحوظ في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ففي المخطط التصوري الاستثماري، الذي يُستثمر فيه ما نسبته ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في قطاعات رئيسية من الاقتصاد الأخضر، يُخصّص أكثر من نصف مقدار ذلك الاستثمار لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع إنتاج واستخدام موارد الطاقة المتجددة، بما في ذلك الجيل الثاني من الأوقدة الأحيائية. والنتيجة هي تحقيق خفض بنسبة قدرها ٣٦ في المائة في كثافة استخدام الطاقة على الصعيد

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) المرجع نفسه.

العالمي، تُقاس بملايين الأطنان من معادل النفط في كل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام ٢٠٣٠. (١٨) وفي المخطط التصوري الاستثماري، من شأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ذات الصلة بالطاقة أن ينخفض حجمها من ٣٠,٦ جيجاطن في عام ٢٠١٠ إلى ٢٠,٠ جيجاطن في عام ٢٠٥٠ (انظر الشكل) (١٩) ولذلك فإن الاستثمار في الاقتصاد المنخفض انبعاثات الكربون ينطوي على إمكانيات كبيرة لمواجهة التحديات التي يفرضها تغيّر المناخ، مع أن من الضروري القيام باستثمارات إضافية واتخاذ تدابير في إطار السياسات العامة من أجل الحدّ من تركّزات غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى ٤٥٠ جزءاً من المليون أو أقلّ من ذلك.

### إجمالي انبعاثات وتخفيضات ثاني أكسيد الكربون ذات الصلة بالطاقة في إطار المخطط التصوري القائم على استثمار ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى المخطط التصوري بأسلوب العمل كالمعتاد



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو الاقتصاد الأخضر، تقرير وشيك الصادر.

٢٦- من المنافع البيئية الإضافية التي تُجنى من الاقتصاد الأخضر ما يمكن أن يتأتى من الاستفادة على نحو مستدام مما يُسمى خدمات النظم الإيكولوجية. وتبيّن البحوث التي أُجريت من أجل تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الاقتصاد الأخضر كيف يتسنى إنجاز تقدّم كبير نحو هذا الهدف من خلال القيام بمبادرات ترمي إلى إدارة الطلب على الخدمات المستفادة من النظم الإيكولوجية، على أن تكملها استثمارات من أجل تعزيز عرض تلك الخدمات وتوريدها طوال الفترة من الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل. ذلك أن اتباع أسلوب أفضل وأكثر عناية بالاستدامة في إدارة الأحراج في العالم يمكن أن يؤدي إلى زيادة في أراضي الأحراج، مما يسهم في زيادة خصوبة التربة وتوافر المياه وخدمات تخزين انبعاثات الكربون. وعلاوة على

(١٨) المرجع نفسه.

(١٩) المرجع نفسه.

ذلك، فإن تحسين كفاءة استخدام المياه يمكن أن يخفّض بقدر كبير استهلاك المياه، كما إن تحسين إدارة الإمداد بالمياه وسبل الحصول عليها يمكن أن يساعد على الحفاظ على المياه الجوفية والمياه السطحية. وتبيّن دراسات النمذجة الاقتصادية التي أُجريت من أجل التقرير أن الاستثمارات في مجال إدارة وزيادة الإمدادات وتحسين سبل الحصول على المياه من شأنها أن تدعم الحفاظ على المياه الجوفية والمياه السطحية على حد سواء. وكذلك فإن الزراعة المستدامة يمكن أن تؤدي إلى رفع مستوى الغلال وتحسين خصوبة التربة والحدّ من إزالة الأحراج واستخدام المياه العذبة.

#### واو - تحديد السياسات العامة والأهداف والمعايير خطوة أولى عملية

٢٧- إن الأطر التنظيمية الرقابية الوطنية والدولية الوافية بالعرض والبنى المؤسسية للإدارة الرشيدة (الحوكمة) ذات أهمية حاسمة للحفز على الاستثمار في مجال الأنشطة المستدامة والضبط الرقابي لأكثر أشكال السلوك غير المعني بالاستدامة. كما إن قوانين الملكية الجيدة التصميم والإنفاذ، وكذلك حقوق الحصول على الموارد، ومنها مثلاً حقوق استغلال الأراضي أو حقوق الاستفادة من موارد مصائد الأسماك أو موارد الأحراج، يمكن أن تشجّع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وعلاوة على ذلك، فإن الأهداف والمعايير المحددة يمكن أن توجه مسار الاستثمارات الخضراء. وبحلول مطلع العام ٢٠١٠، كان ٨٥ بلداً، أكثر من نصفها من البلدان النامية، قد حدّد أهدافاً وطنية للطاقة المستدامة.<sup>(٢٠)</sup> وبين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، ازداد عدد البلدان التي نفذت سياسات عامة داعمة للطاقة المتجدّدة من ٥٥ بلداً تقريباً إلى أكثر من ١٠٠ بلد.<sup>(٢١)</sup> وبلغت الاستثمارات الجديدة في مجال الطاقة النظيفة ١٦٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٩ و١٧٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٨.<sup>(٢٢)</sup> والنمو في الوقت الراهن تقود مساره بلدان ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبخاصة الاقتصادات الناشئة الكبيرة مثل البرازيل والصين والهند.

٢٨- كذلك فإن عمليات المشتريات العمومية التي تقوم بها الحكومة يمكن أن تكون أداة شديدة القوة أيضاً في مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. إذ إن لدى الحكومات احتياجات إلى مشتريات كبيرة الحجم وطويلة الأجل، ولذلك فقد تستخدم ممارسات الإشتراء العمومي المستدامة لإيجاد الأسواق وتعزيزها في مجال السلع والخدمات المستدامة. ويمكن أن تكون الحكومات قدوة في استخدام السياسات العامة بشأن المشتريات العمومية المستدامة من أجل الإسهام في تحديد معايير أعلى مستوى للإنتاج المحلي.

#### زاي - من اللازم توفير التمويل من القطاعين العام والخاص

٢٩- تؤدي المالية العمومية دوراً أساسياً في النقلة إلى الاقتصاد الأخضر. وعلى سبيل المثال، فإن إعادة تشكيل وتطوير البنى التحتية العمومية، والتي تعتمد على التمويل العمومي، لها ثقل هام على أنماط

(٢٠) Renewable Energy Policy Network for the 21st Century, *Renewables 2010 Global Status Report* (Paris, 2010), p. 9.

(٢١) المرجع نفسه.

(٢٢) United Nations Environment Programme Sustainable Energy Finance Initiative and Bloomberg New Energy Finance, *Global Trends in Sustainable Energy Investment: Analysis of Trends and Issues in the Financing of Renewable Energy and Energy Efficiency* (Paris, 2010), p. 11.

التنمية الاقتصادية والتأثر البيئي في المستقبل.<sup>(٢٣)</sup> ويمكن أيضاً أن يؤدي التمويل من القطاع العام دوراً مهماً في حفز التمويل من القطاع الخاص. كما إن الحوافز العمومية، ومنها مثلاً منح رأس المال وتوفير التمويل للبحث والتطوير وكفالات القروض وغير ذلك من الأدوات المالية والضريبية، يمكن أن ترسل إشارات إيجابية إلى المستثمرين من القطاع الخاص. ومع ذلك، فقد توقع مصرف التسويات الدولية، عقب الأزمة المالية الحديثة العهد، ارتفاع نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي فيما يخص كثيراً من الاقتصادات الكبرى خلال العشر سنوات المقبلة.<sup>(٢٤)</sup> ونتيجة لذلك، يُرجح أن لا تُتاح سوى أموال عمومية محدودة لدى كثير من البلدان في المستقبل. ومن ثم فإن من المهم أن تستخدم الحكومات وسائل في إطار سياسات عامة مالية ذات كفاءة، لا تقتصر على زيادة الأموال المتاحة من خلال اتخاذ تدابير كالضرائب وتخفيض بعض الإعانات الداعمة بل تضمن أيضاً حسن تحديد أهداف إنفاق الأموال الموجودة حالياً والحرص على التقليل إلى أدنى حد من النتائج السلبية غير المقصودة.

٣٠- وإن احتمالات مجيء مستقبل لا تُتاح فيه سوى أموال محدودة من القطاع العام تسلط الضوء أيضاً على أهمية رافعة التمويل من القطاع الخاص ذلك أن القطاع المالي يتحكم في تريليونات من الدولارات التي يُحتمل أن توجه نحو الاستثمارات في ميدان الاقتصاد الأخضر. وعلاوة على ذلك، فإن المؤسسات المستثمرة التي تقوم بالاستثمارات الطويلة الأجل، مثل صناديق المعاشات التقاعدية وشركات التأمين، أخذت تزداد اهتماماً بتكوين محافظ من الاستثمارات الخضراء، وذلك على سبيل المثال من أجل التقليل إلى أدنى حد من المخاطر البيئية والاجتماعية والتوجيهية الإدارية (الحوكمية) التي تهدد استثماراتها. وكذلك فإن المصارف التجارية وتجارة التجزئة أخذت تزداد تبصراً في المنافع التجارية في تضمين اعتبارات مماثلة في صلب السياسات العامة بشأن الإقراض وتصميم النواتج المالية الخضراء.

## حاء - استخدام الإعانات الرشيد يتيح فرصة طيبة

٣١- الإعانات يمكن أن تكون عاملاً قوياً يمكن من الانتقال إلى اقتصاد أخضر، ومن الجائز تسويغها من أجل الاستثمارات التي تتميز بخصائص الصالح العام أو بآثار خارجية إيجابية. ومن الأمثلة على ذلك الإعانات التي تدعم الممارسات الزراعية المستدامة، التي تسهم في الأمن الغذائي وزيادة الحرص على تخزين الكربون، والإعانات التي تدعم إدارة الأحراج المستدامة، التي تسهم في الحفاظ على التنوع الأحيائي وخدمات النظم الإيكولوجية. غير أن الإعانات يجب أن تُستخدم بحذر لأنها تشكل استحقاقات للمستفيدين منها؛ وكثيراً ما كانت المقترحات بشأن إلغائها بعد أن يتم تطبيقها تُواجه معارضة شديدة ويضغط سياسي.

٣٢- وفي الوقت نفسه، فإن الإعانات التي تؤدي إلى الإضرار بالبيئة إلى درجة لا تتوازن مع درجة المنافع التي تنتجها هي التي ينبغي الحد منها أو إلغاؤها. وعلى سبيل المثال، الإعانات التي تدعم الوقود

International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, *World Development* (٢٣)

*Report 2010: Development and Climate Change* (Washington, D.C., 2010), chap. IV.

S.G. Cecchetti, M. S. Mohanty and F. Zampolli, "The future of public debt: prospects and (٢٤) implications", BIS Working Papers, No. 300 (Basel, Bank for International Settlements, March 2010), p. 9.

Available from [www.bis.org/publ/work300.pdf](http://www.bis.org/publ/work300.pdf).

الأحفوري، والتي يُقدَّر إجمالي قيمتها بحوالي ٧٠٠ بليون في السنة،<sup>(٢٥)</sup> يمكن أن تدفع على زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. كما إن الإعانات الضارّة بيئياً يمكن أن تؤدي أيضاً إلى سوء إدارة الموارد، كما هي الحالة في شأن الإعانات العالمية لمصائد الأسماك، والتي تقدر قيمتها بنحو ٢٧ بليون دولار في السنة، والتي حُدِّد ما نسبته ٦٠ في المائة على الأقل منها بأنها إعانات ضارّة،<sup>(٢٦)</sup> ويُرى أنها عامل يسهم على نحو ملحوظ في تسارع استنفاد الأرصد السمكية.

### طاء - وسائل الضرائب والتسعير يمكن أن توجد مجال نشاط تنافسي متكافئ

٣٣- في عدد من القطاعات الاقتصادية، مثل قطاع النقل، يُلاحظ أن الآثار الخارجية السلبية، كالتلوث أو التأثيرات الصحية أو الخسارة في الإنتاجية، لا تنعكس في التكاليف، مما يحدّ من الحافز على نقلة سريعة إلى سلع وخدمات أكثر استدامة. ومن ثمّ يمكن استخدام الوسائل الضريبية وغيرها من الوسائل التسعيرية من أجل توفير مجال نشاط تنافسي متكافئ لصالح الاستثمارات الخضراء. ذلك أن الضرائب ذات الصلة بالبيئة التي تؤدي إلى زيادة التكلفة النسبية للسلع والخدمات التي تسبب التلوث يمكن أيضاً أن ترفع مستوى العائد العمومي وأن تزيد من جاذبية الاستثمارات في مجال الأنشطة المستدامة. وعلاوة على ذلك، فقد تبين أن فرض سعر على التلوث يحفز على الابتكار وعلى استخدام تكنولوجيات جديدة، حيث تسعى الشركات إلى إيجاد بدائل أكثر نظافة. ومع أن اللجوء إلى الضرائب ذات الصلة بالبيئة ليس أسلوباً جديداً، فإن إمكاناتها لرفع مستوى الإيرادات وتنشيط الأنشطة غير المعنية بالاستدامة لم تُستغلّ تماماً بعد. وعلى سبيل المثال، تقدّر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن الإيرادات المتأتية من هذا النوع من الضرائب تبلغ، في المتوسط، ١،٧ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي في كل البلدان الأعضاء فيها.<sup>(٢٧)</sup> غير أن الفرص السانحة لزيادة الإيرادات بالاستفادة من هذه الضرائب تنطوي على إمكانات أكبر بكثير، وتقدّر بحدود ١٥ في المائة من إجمالي إيرادات الضرائب في الفترة من الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل في الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال.<sup>(٢٨)</sup>

٣٤- والفرص التي تتيحها الضرائب ذات الصلة بالبيئة ميسورة المنال لكل البلدان. وقد أخذت بلدان نامية كثيرة تركّز بقدر متزايد على تنفيذ تدابير جباية الضرائب على استخراج الموارد الطبيعية، بما في ذلك تقاضي رسوم على موارد الأحراج، ورسوم على الرُّخص التي تُمنح بشأن مصائد الأسماك وفرض

(٢٥) International Energy Agency and others, "Analysis of the scope of energy subsidies and suggestions for the G-20 initiative", paper prepared for submission to the G-20 summit meeting, Toronto, Canada, June 2010, p. 4. Available from [www.iea.org/weo/docs/G20\\_Subsidy\\_Joint\\_Report.pdf](http://www.iea.org/weo/docs/G20_Subsidy_Joint_Report.pdf).

(٢٦) برنامج الأمم المتحدة للتنمية، نحو الاقتصاد الأخضر.

(٢٧) Organization for Economic Cooperation and Development, document C/MIN(2010)5, p. 36. Available from [www.oecd.org/dataoecd/42/46/45312720.pdf](http://www.oecd.org/dataoecd/42/46/45312720.pdf).

(٢٨) Samuela Bassi and others, *Feasibility of Implementing a Radical ETR and its Acceptance* (London and Brussels, Institute for European Environmental Policy, 2009), p. 2.

ضرائب على استخلاص الموارد المعدنية والبتروولية.<sup>(٢٩)</sup> واستخدمت عدة بلدان نامية الضرائب أيضاً بطريقة ناجحة لزيادة الإيرادات والحد من التلوّث الصناعي.<sup>(٣٠)</sup>

#### ياء - وضع ترتيبات انتقالية تدبير حاسم

٣٥- إن التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر يستتبع بحسب تعريفه القيام بقدر من إعادة البناء الاقتصادي. ولذلك فإن إدارة شؤون التغيير تصبح جانباً أساسياً من عملية الانتقال لتأمين الدعم لإعادة البناء فحسب، بل لما هو جوهرى أكثر من ذلك في تقديم المساعدة إلى تلك الصناعات والفئات السكانية التي قد تحتاج إلى دعم مؤقت لكي تتكيف مع الوضع المنشود. فقد تستدعي الحاجة تقديم المساعدة الاجتماعية، على سبيل المثال، من أجل تلبية احتياجات الفئات المعرضة للأخطار التي تتضرر بالتحوّل الاقتصادي. وقد يكون من اللازم أيضاً اللجوء إلى التعليم والتوعية وإعادة تنمية المهارات لدى القوة العاملة. وتقوم الحكومات بدور أساسي في إدارة التغيير وفي كفاءة تنفيذ تدابير الاقتصاد الأخضر على نحو يتسق مع استراتيجية شاملة بشأن الاقتصاد الأخضر. ومع أن المشاركة الحكومية ضرورية في هذا الصدد، فإن أصحاب المصلحة الآخرين، وبخاصة القطاع الخاص والمستثمرين من القطاع الخاص، وكذلك المنظمات الحكومية الدولية وهيئات المجتمع المدني، من شأنها أن تقوم بأدوار حاسمة أيضاً.

#### رابعاً - الطريق إلى الأمام

٣٦- ثمة قضية واضحة تدفع إلى القيام بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. ولكن على الصعيد القطري، تتباين الفرص التي يتيحها هذا الانتقال والتحديات التي يثيرها. أما فيما يخصّ البلدان المتقدمة النمو، قد يعنى الاقتصاد الأخضر فرصة متاحة لفتح سبل جديدة للتوظيف. وأما فيما يخصّ الاقتصادات الناشئة، فقد يساعد مسار التنمية المعنية بخفض انبعاثات الكربون وكفاءة استخدام الموارد على إيجاد مزية تنافسية في ميدان الأسواق العالمية واستدامة النمو السريع بغية تلبية التطلّعات المادية وغير المادية لدى شعوبها. وأما في كثير من البلدان النامية، فقد يتيح الاقتصاد الأخضر فرصة للقيام بقفزات عبر مراحل التنمية وتطبيق تكنولوجيات متقدمة، ولكن مناسبة محلياً. يمكن أن تسهم في النمو الاقتصادي وأن تساعد على التخفيف من حدّة الفقر.

٣٧- بحسب ما سلّط الضوء عليه أعلاه، فإن بعض الشروط التمهيديّة قد تكون مع ذلك ضرورية للتمكين من الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. والقسم التالي، وإن لم يكن مقدّمًا باعتباره مخططاً تفصيلياً، يحدّد بعض الخطوات التي يمكن أن تقوم بها الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون في الترويج للاقتصاد الأخضر.

(٢٩) United Nations Environment Programme, *Driving a Green Economy Through Public Finance and Fiscal Policy Reform* (Geneva, 2010), pp. 13 and 14.

(٣٠) The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, *Greening Industry: New Roles for Communities, Markets, and Governments* (New York, Oxford University Press, 1999), p. 37.

## ألف - تحديد أولويات إجراءات العمل وفقاً للظروف الوطنية

٣٨- سوف تتباين استراتيجيات الاقتصاد الأخضر وما يقترن بها من أطر زمنية وذلك استناداً إلى الثروة من الموارد الطبيعية التي حُيِّ بها البلد المعني، والمستوى الذي بلغه من التنمية، والقدرة المؤسسية لديه، والملامح الاقتصادية التي يتسم بها. فإن البلد الغني بموارد الأحراج، على سبيل المثال، يُرجَّح أن يخطى بالاستثمار في الإدارة المستدامة للموارد الحرجية باعتبارها واحدة من أولوياته الخاصة بالاقتصاد الأخضر. ومن ثم فإن إجراء تحليل وثيق للعوامل المحددة الخاصة بكل بلد سوف يمكن حكومته من تعيين المنافع والفرص والمخاطر المحتملة التي يمكن أن تتوقعها في إقامة الاقتصاد الأخضر. وهذا التحليل يمكن إذن أن يشكل الأساس الذي يُبنى عليه تحديد أولويات إجراء العمل الخاصة بالاقتصاد الأخضر التي يُرجَّح أن تزيد المنافع إلى أقصى حد وأن تساعد على التخفيف من المخاطر المحتملة أياً كانت.

٣٩- وسوف تساعد مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين في عملية صنع القرارات على ما يكفل أن يكون أي تحليل أو قرار بشأن إجراءات العمل ذات الأولوية مبنياً على معلومات دقيقة. وبغية إجراء مناقشة مجدية، سوف يحتاج أصحاب المصلحة إلى بيانات دقيقة وشاملة عن المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ومعلومات عن الدروس الوثيقة الصلة المستفادة وتقديرات تأثير مختلف خيارات السياسة العامة على الاقتصاد، حيثما أمكن ذلك. كما إن التعاون بين أصحاب المصلحة، قد يسهل عملية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إجراءات العمل ذات الأولوية. وفي بعض الحالات، قد تتطلب التنوعات على المستوى دون الوطني إجراءات عمل مختلفة ذات أولوية، كما هي الحالة النمطية بالنسبة إلى الاختلاف بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

## باء - تطوير التكنولوجيات ونشرها

٤٠- من العناصر الحاسمة التي تتكوّن منها مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر تطوير التكنولوجيات السليمة بيئياً وإتاحة سبل الحصول عليها. كما إن الابتكارات التكنولوجية، بما يؤدي إلى استحداث نواتج وطرائق إنتاج أكثر استدامة من حيث توافقها مع البيئة، عامل أساسي في معظم القطاعات. ومن التحديات الرئيسية أمام مقرري السياسات العامة ومنشآت الأعمال التجارية وأصحاب المصلحة الآخرين إيجاد الأوضاع الضرورية التي يمكن أن تشجّع مثل هذه الابتكارات. وعلى حين تقوم منشآت الأعمال التجارية بدور رئيسي في استحداث التكنولوجيات الجديدة، فإن من المهم أن تنظر الحكومات في مسألة توفير حوافز مالية، مثل الإعفاءات الضريبية المؤقتة من أجل مشاريع البحث والتطوير، لكي تشجّع على الابتكار. وهذه الحوافز هامة على وجه الخصوص بشأن التكنولوجيات التي لم تصبح بعد راسخة أو مُربحة.

٤١- ولكن ليس كل بلد قادراً على التنافس، أو سوف يصبح قادراً على التنافس، في ميدان تطوير أو إنتاج تكنولوجيات سليمة بيئياً. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يكفل نشر التكنولوجيات الحالية والجديدة السليمة بيئياً على نطاق واسع من أجل تمكين كل البلدان من الانتفاع منها. وهذه مسألة تتعلق أساساً بإقامة التوازن بين التدابير التي يمكن أن تدفع مسار الابتكار، مثل الحوافز الاستثمارية وحقوق الملكية الفكرية، وبين الحاجة إلى تسهيل نقل التكنولوجيات يجعل سبل الحصول على التكنولوجيات أيسر وأقل تكلفة. وفي هذا الصدد، فإن الجهات الفاعلة الدولية والوطنية، بما فيها المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية ووكالات المعونة الثنائية والشركات المتعددة

الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، يمكنها أن تقدّم الدعم، من قبيل الخبرة التقنية أو الموارد المالية، بغية تسهيل نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً ونشرها في البلدان النامية.

## جيم - بناء القدرات

٤٢ - تتباين بحسب البلدان القدرة على اغتنام الفرص الاقتصادية الخضراء وعلى تنفيذ السياسات العامة الداعمة لتحقيقها، وكثيراً ما تؤثر الظروف الوطنية في مدى الاستعداد والقابلية للتكيف مع التغيير في اقتصاد البلد ولدى سكانه. ومن ثم فإن بناء القدرات، الذي يكون على شكل مساعدات تقنية ومالية ودولية، يمكن أن يكون عنصراً حيوياً في مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. كما يمكن أن يتطلب التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر تعزيز قدرة الحكومات على تحليل التحديات واستبانة الفرص وتحديد أولويات التدخل وحشد الموارد وتنفيذ السياسات العامة وتقييم التقدّم المحرز. وعلى سبيل المثال، يُلاحظ أن الضرائب ذات الصلة بالاعتبارات البيئية طالما استُخدمت بنجاح لدى بعض البلدان النامية. ومع ذلك، فإن تنفيذ وإدارة مثل هذه التدابير الضريبية قد يطرح تحدّيات، ومن ثم فقد تحتاج قدرة البلد الإدارية إلى تعزيزها. (٣١)

٤٣ - كذلك فإن المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص وهيئات المجتمع الدولي كلّه يمكنها القيام بدور في توفير المساعدات التقنية والمالية إلى البلدان النامية. كما إن التعاون بين بلدان الجنوب يُرَجَّح أيضاً أن يكون عاملاً هاماً؛ إذ إن التجارب والنجاحات لدى كثير من البلدان النامية، ولدى الشعوب الأصلية أيضاً، في تحقيق إقامة اقتصاد أخضر يمكن أن تقدّم زحماً قيماً وأفكاراً ووسائل ثمينة لغيرها من البلدان النامية من أجل مواجهة شواغل متماثلة فيما بينها. ذلك أن التعاون بين بلدان الجنوب يمكن أن يزيد من تدفق المعلومات والخبرات الاختصاصية والتكنولوجيات بتكلفة مخفضة. وبعبارة أعمّ يمكن القول بأن البلدان إذ تقوم بخطوات نحو الاقتصاد الأخضر، يمكن أن تُثبت التبادلات العالمية الرسمية منها وغير الرسمية في مجال الخبرات والدروس المستفادة أنها طريقة قيّمة تُتبع في بناء القدرات.

## دال - إعلاء فعالية الاتفاقات والعمليات الدولية

٤٤ - الاتفاقات والعمليات الدولية يمكن أن تسهّل وتنشّط مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وعلى سبيل المثال، فإن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، التي تنشئ أطر العمل القانونية والمؤسسية اللازمة للتصدي للتحديات البيئية العالمية، كثيراً ما تتيح فرصاً اقتصادية أيضاً. فقد أدّى بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، والذي يُعتبر على نطاق واسع واحداً من أكثر هذه الاتفاقات نجاحاً، إلى تطوير صناعة كاملة تركز على النأي بعيداً عن استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. كما ساعدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ، وبروتوكول كيوتو الملحق بها، على حفز النمو في عدد من القطاعات الاقتصادية، ومنها مثلاً توليد الطاقة المتجددة وتكنولوجيات كفاءة استخدام الطاقة، بغية مواجهة مشكلة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (غازات الدفيئة). ولا ريب في أن التفاوض على اتفاقات بيئية متعدّدة الأطراف وتنفيذها بفعالية يمكن أن يكونا وسيلة فعّالة في توليد أنشطة اقتصادية خضراء.

(٣١) United Nations Environment Programme, *Driving a Green Economy Through Public Finance and Fiscal Policy Reform* (Geneva, 2010), pp. 14 and 15.

٤٥ - كذلك فإن التجارة الدولية يمكن أن تكون محرّكاً قوياً يدفع مسار الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. ذلك أن نظام التبادل التجاري الدولي يمكن أن ييسّر تدفق الاستثمارات والتكنولوجيات السليمة بيئياً والسلع والخدمات المستدامة بيئياً. ويمكن أن تؤدّي التدابير التجارية، ومنها مثلاً المعايير التجارية، دوراً هاماً في دفع مسار النمو في عدد من القطاعات في مضمار الاقتصاد الأخضر. غير أن هذه التدابير يمكن أيضاً أن يعتبرها بعض البلدان تحدياً يعرقل سبل الوصول إلى الأسواق أو شكلاً من أشكال التزعة الحمائية في التجارة. ولذلك فإن من الأمور الحاسمة الأهمية أن تحرص البلدان على إقامة التوازن الصحيح بين حماية البيئة وضمان سبل الوصول إلى الأسواق. ومن ثم فلا غنى في هذا الصدد عن الحوار والمفاوضات على الصعيد المتعدد الأطراف، حيثما أمكن ذلك.

٤٦ - وأخيراً لا بدّ من التنويه بما قد يكون أكثر أهمية في هذا الخصوص وهو أن قرار الجمعية العامة بشأن تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وكذلك العملية التحضيرية للمؤتمر، يتيحان فرصة فريدة من نوعها للبلدان لكي تحرز تقدماً في مسار جهودها الرامية إلى إقامة اقتصاد أخضر دعماً للتنمية المستدامة ولاستئصال شأفة الفقر. وإن الالتزام والعمل من جانب الحكومات والمنظمات الدولية وكل الجهات الأخرى على مدى العامين المقبلين لسوف يكون فيهما القول الفصل بما إذا كان المؤتمر يقدم الزخم اللازم لنقل العالم إلى مسار اقتصادي جديد يتبدى فيه الترابط المتأصل بين البشر والاقتصاد والبيئة.

#### خامساً - أسئلة محتملة من أجل المناقشات الوزارية

٤٧ - تتيح دورات مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي منصّة ضمن منظومة الأمم المتحدة لوزراء البيئة في دول العالم لاستعراض مسائل السياسات العامة البيئية الهامة والناشئة. كما إن المجلس/المنتدى يسدي المشورة ويقدم الإرشادات بخطوط عريضة بشأن السياسات العامة، فيما يهدف إلى حملة أمور ومنها تعزيز التعاون الدولي في ميدان البيئة. ويُدعى الموظفون المسؤولون في وكالات الأمم المتحدة ورؤساء أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف إلى المشاركة والتفاعل مع الوزراء في دورات المجلس/المنتدى، مثلما تُكفل المشاركة المحدية من جانب ممثلي المجموعات الكبرى وفئات أصحاب المصلحة، بما في ذلك أوساط القطاع الخاص.

٤٨ - ولقد أصبح من ضمن الممارسات الراسخة أن يقوم رئيس المجلس/المنتدى بإعداد موجز يلخص فيه المشاورات الوزارية التي تجري في كل دورة، مما يتيح فرصة لوزراء البيئة في دول العالم لتوجيه رسالة جماعية إلى منظومة الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وسوف تُتبع هذه الممارسة إبان الدورة الحالية.

٤٩ - تُقدّم الأسئلة التالية بغية تنشيط مناقشات المائدة المستديرة المزمع عقدها بين الوزراء أثناء الدورة السادسة والعشرين:

(أ) ما هي الدروس الوثيقة الصلة بالاقتصاد الأخضر التي يمكن أن نتعلّمها من جهودنا الماضية والحاضرة الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة والاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر؟

١٤ ما هي التجارب الناجحة والإخفاقات التي يمكن استباقتها على الصعيد الوطني والإقليمي؟

٢٤ ما هي الدروس التي يمكن أن نستخلصها من تلك النجاحات والإخفاقات؟

٣٤ كيف نستطيع أن نطبّق تلك الدروس في مرحلة انتقالية إلى الاقتصاد الأخضر؟

٤٤ كيف يمكن أن تؤخذ المعارف الأصلية في الاعتبار؟

(ب) ما هي السياسات العامة والأدوات التي يمكن أن تدعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؟

١٤ ما هي الرسائل التوجيهية الرئيسية المستمدة من البحوث الحديثة العهد التي يمكن أن تُعني بالمعلومات الحوار والعمل على الصعيد العالمي بشأن الاقتصاد الأخضر؟

٢٤ كيف تستطيع البلدان اتباع أفضل السبل في تنشيط الاستثمار في القطاعات التي تُعدّ قطاعات جوهرية بالنسبة إلى الاقتصاد الأخضر؟

٣٤ ما هي السياسات العامة الاقتصادية والضريبية التي من شأنها أن تكون أكثر فعالية في تكميل اللوائح التنظيمية والمعايير والنهوج الطوعية الجاري تطبيقها بغية تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين؟

٤٤ كيف يمكن أن يساعد الإطار العشري المستقبلي للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، المتوقع وضعه وإقراره إبان الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، على دعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؟

٥٤ ما هي التحديات التي تُواجه في مرحلة القيام بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في الأجل القصير والأجل المتوسط والأجل الطويل؟

(ج) كيف نسير قُدماً نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر على نحو يتسم بالكفاءة والإنصاف؟

١٤ ما هي إجراءات العمل التي ينبغي أن تكون ذات أولوية في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؟

٢٤ ما هي بعض المخاطر المحتملة في أثناء الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وكيف يمكن التصدي لها؟

(د) كيف يمكن تعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر سواء من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي مسار عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة؟

١٤ كيف يمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقوم بتيسير توسيع نطاق فهم مفهوم الاقتصاد الأخضر من جانب الدول الأعضاء؟

٢٤ كيف يمكن أن تساعد عملية التحضير للمؤتمر، ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيها، البلدان في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؟

٣٤ ما هي حصيلة النتائج التي يمكن أن تكون مفيدة وعملية بشأن الاقتصاد الأخضر، المرتقبة من المؤتمر؟

(ه) كيف يمكننا أن نحدّد ونقيس التقدّم في الاقتصاد الأخضر؟

١٤ هل ينبغي وضع تعريف للاقتصاد الأخضر متّفق عليه دولياً، وإذا كان كذلك، فكيف ينبغي أن يكون ذلك التعريف؟

٢٤ ما هي أنواع المؤشّرات الاقتصادية التي ينبغي أن نستخدمها لقياس التقدّم بالنسبة إلى الاستثمار في الاقتصاد الأخضر واستحداث فرص العمل وكفاءة استخدام الموارد والقضاء على الفقر وسلامة النظم الإيكولوجية وتكوين الثروة على نحو يتجاوز نطاق الناتج المحلي الإجمالي؟

٣٤ ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه مؤشّرات أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة الحالية في قياس مسار التقدّم نحو الاقتصاد الأخضر؟

٤٤ كيف ينبغي رصد التقدّم في العمل على إقامة الاقتصاد الأخضر، وتقديم تقارير الإبلاغ عنه، وفي أي محفل؟

٥٤ ما هي الدراسات التحليلية الاقتصادية والعلمية والمعنية بالسياسات العامة اللازمة لتحسين فهمنا للفرص والتحدّيات المقترنة بالاقتصاد الأخضر؟